

The Role of Sovereign funds in Strengthening Investments: A Case of Study of Libyan Sovereign Fund Portfolio

Abdalslam Shndula^{1*}, Abubaker Naser²

¹Finance Department, Faculty of Commerce, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya

²Finance Department, Faculty of Economic, Alasmarya Islamic University, Masallatah, Libya

دور الصناديق السيادية في تعزيز الاستثمارات: دراسة حالة محفظة الصندوق السيادي الليبي

عبد السلام معمر عبد السلام شندولة^{1*}، أبوبكر صالح محمد نصر²
¹قسم التمويل، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا
²قسم التمويل، كلية الاقتصاد، الجامعة الاسمرية، مسلاتة، ليبيا

*Corresponding author: Shndula71@gmail.com

Received: April 15, 2026

Accepted: May 27, 2026

Published: June 10, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aims to identify the role of sovereign funds in strengthening investments, a case of study: the Libyan sovereign fund, the data is collected from the Libyan Investment Authority's annual reports for the period 2021-2023 and the study is used A descriptive-analytical method to analyses the data and answer the research questions, and to identify the fund's role in strengthening Libyan investments. The study concluded that the fund has a role in strengthening investments, as through by the returns realized during the period and the following of rational investment strategies in managing the fund's funds. The study also recommends preservation of the assets of the Libyan Investment Authority and maximizing its market value.

Keywords: sovereign funds :Investment strategies.

المخلص:

تهدف الدراسة الى التعرف على دور الصناديق السيادية في تعزيز الاستثمارات "دراسة حالة الصندوق السيادي الليبي"، فقد تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية للمؤسسة الليبية للاستثمار خلال الفترة من 2021 الى 2023، وتم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة ومعرفة الدور الذي يلعبه الصندوق في تعزيز الاستثمارات الليبية. وتوصلت الدراسة بأن للصندوق دور في تعزيز الاستثمارات وذلك من خلال العوائد المحققة خلال الفترة واتباع استراتيجيات استثمارية رشيدة في ادارة اموال الصندوق، كما توصي الدراسة الى تعظيم القيمة السوقية لأصول المحفظة والمحافظة عليها.

الكلمات المفتاحية: الصندوق السيادي، استراتيجيات استثمارية.

المقدمة:

تساهم الصناديق السيادية في دعم قوة واستقرار الاقتصاد في الدول لما لها من اهمية متزايدة من حيث كونها اسلوبا متقدما لاستيعاب الفوائض المالية بغية ادخارها واستثمارها وتنويع مصادر الدخل داخل الدولة وذلك من خلال اقتصاديات السوق الحر وحرية انتقال الاموال بين الدول وتطور وسائل الاتصال والموصلات وتقنية المعلومات وتطوير كفاءات

العصر البشري، وان استخدام الية صناديق الثروة السيادية في ميزانية الدولة واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من موازنة الدولة يجنب الدول الأثار السلبية للتغيرات الاقتصادية، وكذلك تعتبر هذه الصناديق منظم اقتصادي نابض في عمليات ضخ وسحب السيولة النقدية وفق احتياجات الاقتصاد وبشكل فعال يؤدي الى تجنب الازمات المالية للدول. هذا وقد تزايد الاهتمام بصناديق الاستثمار السيادية وتساعدت أهميتها في السنوات الأخيرة في القطاع المالي للعديد من دول العالم بحيث أصبحت هذه الصناديق مؤشرات لنجاح اقتصاديات الدول.

مشكلة الدراسة:

بما أن صناديق الاستثمار السيادية تعتبر من أفضل الأساليب الاستثمارية التي يجب إتباعها لتمويل الأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستثمار المختلفة في المؤسسات المالية والقطاعات الأخرى بما يساعد على تشجيع الدول للاستثمار في فوائدها المالية في شكل صناديق سيادية بالأسواق المالية العالمية ذات المخاطر المتدنية نسبياً وخصوصاً الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، ومن المعروف ان ليبيا تعتبر من احدى هذه الدول والذي يعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل.

وتمتلك ليبيا صندوق سيادي والذي يعتبر من أهم صناديق الاستثمار في ليبيا ويسعى هذا الصندوق إلى تحقيق أقصى عوائد على الأموال المستثمرة عند مستوى متدني من المخاطر وفق استراتيجيات استثمارية متنوعة.

تساؤلات الدراسة:

ويمكن باختصار تحديد المشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال التالي:

- "هل يساهم الصندوق السيادي الليبي في تعزيز الاستثمارات؟"
- ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:
- هل يساهم استثمار الصندوق السيادي في الودائع البنكية في تعزيز الاستثمارات الليبية؟
- هل يساهم استثمار الصندوق السيادي في الاسهم بالأسواق المالية العالمية في تعزيز الاستثمارات الليبية؟
- هل يساهم استثمار الصندوق السيادي في الاستثمارات البديلة في تعزيز الاستثمارات الليبية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تقوم بدراسة وتحليل دور صناديق الاستثمار السيادية في تعزيز الاستثمارات وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه وباعتبارها وعاء استثماري له تأثير في جذب المدخرات وزيادة الاستثمارات لكي تساهم صناديق الاستثمار في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تحويل المشروعات الاقتصادية المختلفة كون هذه الصناديق تعد رافداً مهماً من روافد الاستثمار والتي تساهم في مواجهة الاستحقاقات الاقتصادية الكبرى.

أهداف الدراسة:

- التعرف على ماهية صناديق الاستثمار السيادية وأهداف ومزايا هذه الصناديق.
- التعرف على الصندوق السيادي الليبي واهدافه.
- التعرف على دور الصندوق السيادي الليبي في تعزيز الاستثمارات.

الدراسات السابقة:

نظراً لندره الدراسات المحلية لموضوع الدراسة، فسوف يتم التطرق الى بعض الدراسات للصناديق السيادية للدول العربية ومنها:

- دراسة (الراجحي، 2023): "دور الصناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية" بالإشارة الى تجارب بعض الدول وامكانية الاستفادة منها لدولة العراق، وتطرقت الدراسة الى التساؤل: ما مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في البلدان محل الدراسة؟ هذا وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها انه يستحسن للعراق انشاء صندوق سيادي والاستفادة من تجارب الدول مثل (الصندوق النرويجي والصندوق السنغافوري).

- دراسة (الدكروني، 2023): "صناديق الثروة الامارتية-الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية في ظل رؤية 2030" وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على صناديق الثروة السيادية بشكل عام والتركيز على تجربة دولة الامارات العربية المتحدة وذلك من خلال معرفة الكيفية التي اسهمت بها الصناديق السيادية الثلاثة لدولة الامارات (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، جهاز ابوظبي للاستثمار، وصندوق مبادلة الاستثمار) في أحدث التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل للدولة.

هذا وتوصلت الدراسة الى مساهمة الصناديق السيادية الامارتية محل الدراسة في تنويع مصادر الدخل بشكل كبير، حيث ساهمت في العديد من القطاعات مثل الطاقة والنقل والصناعة والسياحة.

تعريف صناديق الاستثمار السيادية:

هنالك العديد من التعريفات لصناديق الاستثمار السيادية فقد عرفها البعض:

- صندوق النقد الدولي: على انها "صناديق أو ترتيبات استثمارية عامة ذات اهداف خاصة ومحددة".
- المجموعة العمل الدولية: على انها "صناديق استثمار وترتيبات ذات غرض خاص تملكها الحكومات والتي تقوم بإنشاء هذه الصناديق من أجل تحقيق اهداف اقتصادية".
- منظمة التعاون الاقتصادي: على انها "وسائل استثمار مملوكة للحكومات وتمول من فائض موجودات النقد الاجنبي".

عليه، يمكن تعريف الصناديق السيادية بشكل عام بأنها وعاء مالي لتجميع مدخرات الدولة والمؤسسات واستثمارها في الاسواق المالية العالمية ومن خلال استخدام الأساليب الحديثة في إدارة واستثمار الأموال، بما يعود بالفائدة على الدولة والتي تعتبر مصدر دخل هذه الصناديق.

كما تعتبر صناديق الاستثمار السيادية وسيلة لتأمين عمليات تمويل الاقتصاد الوطني من خلال استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية والأجنبية.

اهداف صناديق الاستثمار السيادية:

تتمثل أهم الأهداف الرئيسية للصناديق السيادية في النقاط التالية: (مراد، رقاني، 2020)

- تمويل البرامج التنموية للدولة دون زيادة الاعباء المالية للموازنة.
- تخفيف الضغط على السياسات النقدية للدولة خاصة فيما يتعلق بجذب رؤوس الاموال الاجنبية.
- مساعدة السياسات المالية والنقدية في تخفيف الازمات المالية المحلية والعالمية.
- العمل على استدامة الموارد للدولة والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة والعدالة في توزيع الثروة.
- العمل على تنويع مصادر الدخل وايجاد البدائل لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

انواع صناديق الاستثمار السيادية:

تتعدد صناديق الاستثمار وتنوع من سوق لأخر باختلاف الأسواق التي تدار بها، ومن اهم انواع الصناديق السيادية ما يلي: (العشماوي، الجابري، 2022)

- **الصناديق السيادية للاستقرار:** وهي صناديق مقصورة على فئة محددة أو معينة من المستثمرين، ويتمثل الهدف الاساسي من هذه الصناديق حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد من تقلبات اسعار السلع الضرورية.
- **الصناديق السيادية للتنمية:** ويتمثل الهدف الاساسي من هذه الصناديق في تشجيع وتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من اجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
- **الصناديق السيادية النفطية:** هي صناديق تنشئها الدولة المصدرة للنفط وذلك من اجل احلال الاصول الاستثمارية محل الموارد الطبيعية للدولة.
- **الصناديق السيادية الغير النفطية:** هي تلك الصناديق التي تتكون مصادرها من فائض ميزان المدفوعات وفائض الاحتياطيات لدى المصرف المركزي او فائض الميزانية العامة للدولة.
- **الصناديق السيادية النقدية:** هي تلك الصناديق التي تتكون موجوداتها من أدوات نقدية ذات آجال قصيرة مثل شهادات الإيداع وأذون الخزانة، وتتميز بسهولة تسيلها وتحقيقها عائداً أعلى من فوائد الودائع قصيرة الأجل.
- **الصناديق السيادية الإسلامية:** هذا النوع من الصناديق تركز استثماراتها على الأسهم والعقارات وتهدف إلى تحقيق عوائد مرتفعة بشرط أن تكون غير ربوية، وذلك عن طريق المضاربة في الأسهم المتخصصة في العقارات والمتاجرة في المعادن والصفقات التجارية بعيداً عن الفوائد الربوية المتنافية مع الشريعة الإسلامية.

قياس اداء الصناديق الاستثمارية السيادية:

هناك ثلاثة مؤشرات مستخدمة لقياس اداء الهيئات والمؤسسات المالية والصناديق الاستثمارية السيادية: (جمعية الاقتصاد السعودية: 2023)

1. مؤشر سانتياغو: يعتبر مبادئ سانتياغو الأساس في قياس اداء الصناديق الاستثمارية ويتكون من 24 مبدأ متعارف عليها لوضع أفضل التوجيهات لصناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، ويعتمد المؤشر على ثلاثة معايير اساسية في التقييم وهي:

- معيار الاهداف والإطار القانوني وسياسات الاقتصاد الكلي.
 - معيار الحوكمة والإطار المؤسسي،
 - معيار ادارة المخاطر وسياسات الاستثمار.
- 2. مؤشر ترومان:** هو مؤشر يعود الى الباحث الامريكي ادوين ام ترومان، وقد استخدم ادوين اربعة معايير في دراسته لتقييم اداء 44 صندوقاً سيادياً حول العالم وهي:
- معيار الهيكلية للصندوق السيادي.
 - معيار الحوكمة للصندوق السيادي.
 - معيار المساءلة والشفافية للصندوق السيادي.
 - معيار السلوك للصندوق السيادي.

3. مؤشر لينبرغ، مادول: هو مؤشر مطور في معهد الصناديق الثروة السيادية من قبل لينبرغ ومادول وتخصص هذا المؤشر في تحديد درجات الشفافية للصناديق السيادية وذلك من خلال عشرة معايير اساسية، وكل معيار يعادل درجة من درجات المؤشر.

مخاطر صناديق الاستثمار السيادية:

الاستثمار بوجه عام يواجه مخاطر مختلفة، ومن المعروف أن عائد الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية مع المخاطر، فكلما رغب المستثمر في تحقيق عائد أكبر كلما غامر ورضي بتعرض استثماراته لمخاطر أكبر، وتتلخص مخاطر الاستثمار في الصناديق السيادية في عدة مخاطر أهمها: (الكوبري، 2011)

- المخاطر السياسية والجيوسياسية: وهي الناتجة عن التغيير في السياسات والقوانين داخل الدولة، وعن ضعف الأداء الاقتصادي للدولة، وأثره على معدلات النمو، وعلى مستويات التضخم، وغيرها من المؤشرات.
- مخاطر المؤسسات المستثمر فيها: وهذه المخاطر تتعلق بمستوى أداء المؤسسة المستثمر فيها من حيث كفاءة الإدارة، ومجال تشغيلها، ومركزها المالي، ومصادر تمويلها، وحجم أرباحها.
- مخاطر القطاع المستثمر فيه: وهي مخاطر ضعف أداء بعض القطاعات في فترات زمنية وانخفاض عائد الاستثمار فيها، وتختلف درجة المخاطر التي تواجه كل قطاع استثماري، فالمخاطر التي يتعرض لها قطاع الصناعة تتباين مع تلك التي يواجهها قطاع الزراعة، ومع قطاع المواصلات، ومع قطاع العقارات، ومع قطاع المال

الجانب العملي للدراسة:
منهجية الدراسة:

في هذا الجانب سوف يتطرق الباحث الى الإطار العملي للدراسة وذلك من خلال عرض اسلوب جمع البيانات وكذلك الاسلوب المستخدم في التحليل تماشياً مع مشكلة وتساؤلات الدراسة وفقاً للاتي:

1. مجتمع وعينة الدراسة: تتنمّل مجتمع الدراسة في المؤسسة الليبية للاستثمار "الصندوق الثروة السيادي الليبي"، والذي يعتبر من اكبر الصناديق السيادية للاستثمار في افريقيا وبأصول استثمارية في حدود 70 مليار دولار امريكي، وأنشأت المؤسسة الليبية للاستثمار بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً (مجلس الوزراء) رقم 205 لسنة 2006، وفي سنة 2010 تم صدور قانون رقم 13 الذي نظم عمل المؤسسة وتوحيد المؤسسات الاستثمارية الخارجية للدولة الليبية وهي: الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، محفظة الاستثمارات الليبية الافريقية، ومحفظة الاستثمارات طويلة المدى، والشركة الليبية للاستثمارات النفطية والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي تحت مظلة المؤسسة الليبية للاستثمار، وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على المحفظة الاستثمارية للمؤسسة.
2. حدود الدراسة: تتنمّل الحدود الدراسية لموضوع الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمنية والموضوعية، فتمثلت الحدود المكانية في المؤسسة الليبية للاستثمار، وبينما كانت الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2021 الى سنة 2023، وتركزت الحدود الموضوعية على المحفظة الاستثمارية للمؤسسة.
3. اسلوب جمع البيانات: بناءً على طبيعة البيانات المراد جمعها والمنهج العلمي المتبع في الدراسة فكان اسلوب جمع البيانات وفق الاتي:

- في الجانب النظري تم الاعتماد على المراجع المتعلقة بأدبيات موضوع الدراسة من كتب والدوريات المختلفة.
- في الجانب العملي تم الاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة الليبية للاستثمار في جمع البيانات المختلفة والمستخدمه في الجانب العملي للدراسة.

الاساليب المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

فقد تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة ومعرفة الدور الذي يلعبه الصندوق السيادي الليبي في تعزيز الاستثمارات الليبية، حيث تم استخدام بعض النسب المئوية لتحديد معدلات النمو للأدوات الاستثمارية المستخدمة في محفظة المؤسسة خلال فترة الدراسة، كما تم احتساب نسبة العوائد السنوية لاستثمارات المحفظة.

الجانب الوصفي للدراسة:

توزيع اصول المحفظة الاستثمارية للمؤسسة الليبية للاستثمار:

الجدول رقم (1): يوضح توزيع اصول المحفظة الاستثمارية للمؤسسة الليبية للاستثمار (المبالغ بالمليارات الدولارات)*

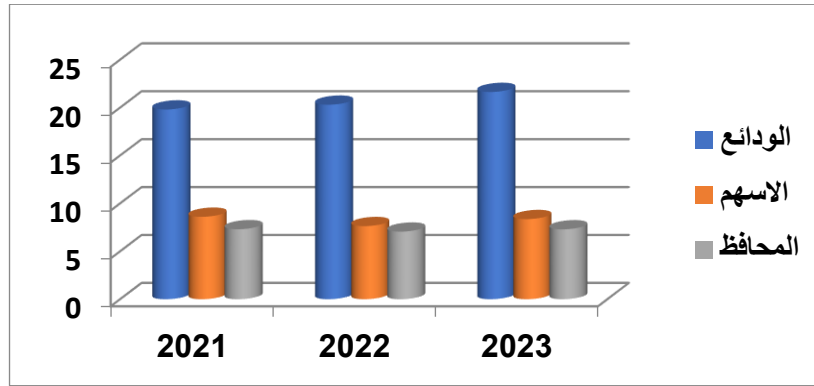
ت	اصول المحفظة	2021		2022		2023	
		النسبة	القيمة بالدولار	النسبة	القيمة بالدولار	النسبة	القيمة بالدولار
-1	الاستثمار في الودائع	55%	\$19.8	58%	\$ 20.3	58%	\$ 21.63
-2	الاستثمار في الاسهم	25%	\$ 8.6	22%	\$ 7.63	22%	\$ 8.36
-3	الاستثمارات البديلة	20%	\$ 7.3	20%	\$ 7.05	20%	\$ 7.29
	الاجمالي	100%	\$ 35.7	100%	\$ 35.07	100%	\$37.28

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى التقارير السنوية للمؤسسة.

من الجدول اعلاه:

- في سنة 2021: بلغت استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار في الودائع البنكية مبلغ وقدره 19.8 مليار دولار امريكي وبنسبة 55% من اجمالي استثمارات المؤسسة، في حين بلغت الاستثمارات في أسهم الشركات والبنوك مبلغ وقدره 8.6 مليار دولار وبنسبة 25%، كما بلغت الاستثمارات البديلة (الاستثمارات الاخرى) مبلغ وقدره 7.3 مليار دولار وبنسبة 20% من اجمالي استثمارات المؤسسة والتي تقدر قيمتها الاجمالية 35.7 مليار دولار امريكي عن سنة 2021.

- في سنة 2022: بلغت الاستثمارات بالمؤسسة في الودائع ما قيمته 20.3 مليار دولار وبنسبة زيادة 3% عن سنة 2021، في حين كانت الاستثمارات في الاسهم 7.63 مليار دولار، حيث انخفضت بقيمة مليار دولار عن سنة 2021، وبنسبة 22% من الاستثمارات الاجمالية للسنة، في حين بلغت الاستثمارات البديلة المختلفة 7.05 مليار دولار وبنسبة 20% من الاستثمارات الاجمالية للمؤسسة والتي وصلت في نهاية السنة الى 35.07 مليار دولار امريكي.
 - في سنة 2023: بلغت الاستثمارات في الودائع البنكية مبلغ وقدره 21.63 مليار دولار وبنسبة زيادة 7% عن سنة 2022 بينما بنسبة زيادة 9% عن سنة 2021، في حين بلغت الاستثمارات في الاسهم 8.36 مليار دولار بنسبة زيادة 10% عن سنة 2022 وبنسبة 22% من الاستثمارات الاجمالية للسنة، كما بلغت الاستثمارات البديلة 7.29 مليار دولار.
- ونلاحظ ان هناك استقرار في قيمة الاستثمارات للمحفظة الاستثمارية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة:
- سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الليبي لسنة 2021: \$1 = 4.59 دينار ليبي.
 - سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الليبي لسنة 2022: \$1 = 4.82 دينار ليبي.
 - سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الليبي لسنة 2023: \$1 = 4.77 دينار ليبي.
- والشكل التالي يوضح الاستثمارات للمؤسسة الليبية للاستثمار خلال فترة الدراسة.



الشكل رقم (1): يوضح الاستثمارات للمؤسسة عن السنوات 2021، 2022، 2023

- اما التوزيع الجغرافي للاستثمارات المؤسسة فكانت كالآتي:
- فتوزعت الودائع على ثلاث قارات حول العالم وهي قارة افريقيا وقارة اسيا وقارة اوربا وعلى أكثر من 15 دولة موزعة على هذه القارات.
 - بينما توزعت الاسهم على ثلاث قارات وهي امريكا الشمالية والجنوبية وقارة اوربا و اسيا وعلى أكثر من 15 دولة موزعة على هذه القارات.
 - في حين توزعت المحافظ الاستثمارية الاخرى للمؤسسة على عدة دول حول العالم وذلك باعتماد مبدأ التنوع الجغرافي لمحافظ الاستثمار وذلك لتجنب المخاطر المتوقعة وتحقيق أفضل عائد.
- الادوات الاستثمارية المستخدمة في محفظة المؤسسة الليبية للاستثمار:
1. الاستثمار في الودائع البنكية:

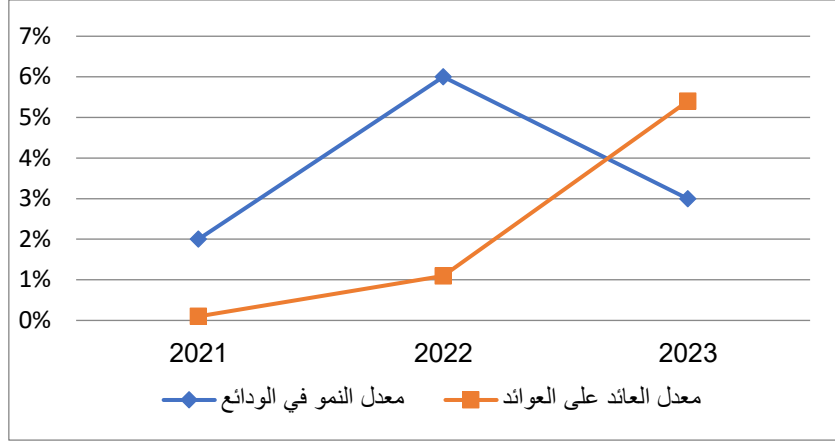
الجدول رقم (2): يوضح الاستثمارات في الودائع البنكية لمحفظة المؤسسة الليبية للاستثمار خلال فترة الدراسة

ت	السنة	2021	2022	2023
1-	قيمة الاستثمار في الودائع	19.8 مليار دولار	20.9 مليار دولار	21.63 مليار دولار
2-	العوائد على الودائع	22,9 مليون (\$)	229,9 مليون (\$)	1.17 مليار (\$)
3-	معدل النمو في الودائع	2%	6%	3%
4-	معدل العائد المحقق	0.1%	1.1%	5.4%

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

- من خلال الجدول اعلاه:
- نلاحظ ان هناك نمو في استثمار الودائع البنكية خلال سنوات الدراسة، فكان معدل النمو في سنة 2021 2% وبقيمة اجمالية للودائع 19.8 مليار دولار ثم ليرتفع المعدل الى 6% في سنة 2022 وبزيادة وقدرها 1.1 مليار ومائة مليون

- عن سنة 2021، تم لترتفع الودائع في سنة 2023 الى 21.63 وبمعدل نمو 3% وزيادة في الودائع بمقدار 730 مليون دولار عن سنة 2022.
- بينما كانت العوائد المحققة على هذه الودائع 22,900 مليون دولار في سنة 2021 وبمعدل عائد 0.1% سنويا، تم لتحقيق زيادة في العوائد في سنة 2022 لتصل 229,900 مليون دولار وبمعدل عائد 1.1% سنويا، تم لترتفع هذه العوائد لتصل 1.17 مليار دولار لسنة 2023 وبمعدل عائد 5.4%.



الشكل رقم (2): يوضح معدل العائد والنمو على الودائع البنكية

2. الاستثمار في الأسهم:

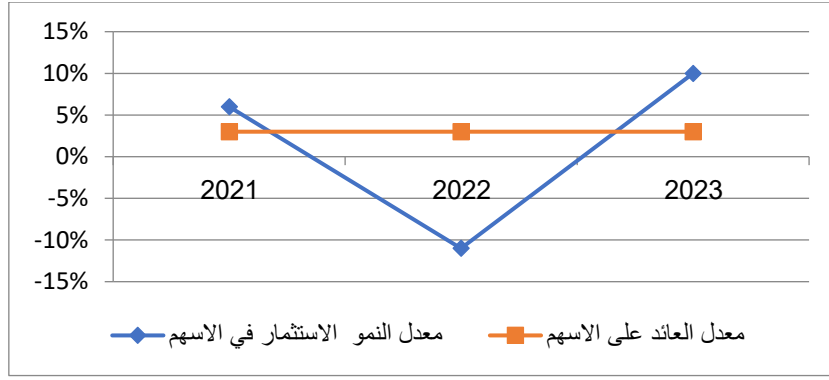
الجدول رقم (3): يوضح الاستثمارات في الاسهم لمحفظة المؤسسة الليبية للاستثمار خلال فترة الدراسة

ت	السنة	2021	2022	2023
1-	قيمة الاستثمار في الاسهم	8.6 مليار دولار	7.63 مليار دولار	8.36 مليار دولار
2-	العوائد المحققة على الاسهم	245 مليون (\$)	260 مليون (\$)	239 مليون (\$)
3-	معدل النمو في الاسهم	6%	(-11%)	10%
4-	معدل العائد المحقق	3%	3%	3%

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

من الجدول اعلاه:

- نلاحظ ان القيمة السوقية للأسهم المستثمر فيها من قبل المؤسسة الليبية للاستثمار في اسواق المال العالمية لسنة 2021 بلغت 8,600 مليار دولار في حين كان معدل نمو الاستثمار 6% تم لتتخفيض اسعار الاسهم في سنة 2022 الى 7,630 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض الحاد في استثمارات الاسهم الى التجميد على اصول المؤسسة الذي ادى الى عدم مقدرة المؤسسة على التعامل مع الاسهم بيعا وشراء في الاسواق المالية العالمية، تم لتعود للانتعاش من جديد في سنة 2023 لتصل هذه الاستثمارات الى 8,360 مليار دولار وبمعدل نمو وقدره 10%.
- في حين كانت التوزيعات لعوائد الاسهم مبلغ وقدره 245 مليون دولار في سنة 2021 وبمعدل عائد سنوي 3% ، تم لترتفع هذه العوائد الى 260 مليون دولار في سنة 2022 ،تم لتتخفيض في سنة 2023 الى 239 مليون دولار ، ويرجع هذه الارتفاع والانخفاض الى حسن ادره هذه الاستثمارات في الاسواق العالمية.



الشكل رقم (3): يوضح معدل العائد والنمو على الاستثمار في الاسهم

3. الاستثمارات البديلة:

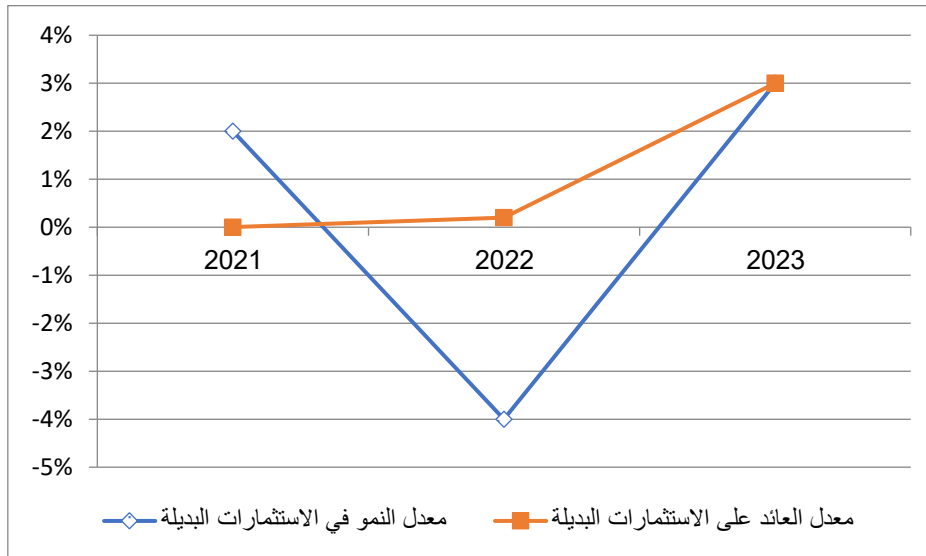
الجدول رقم (4): يوضح الاستثمارات البديلة لمحفظه المؤسسة الليبية للاستثمار خلال فترة الدراسة

ت	السنة البيان	2021	2022	2023
-1	قيمة الاستثمار البديلة	7.31 مليار دولار	7.05 مليار دولار	7.29 مليار دولار
-2	العوائد على الاستثمارات	244 ألف (\$)	14,5 مليون (\$)	233 مليون (\$)
-3	معدل النمو على استثمارات	2%	(-4%)	3%
-4	معدل العائد المحقق	0.003%	0.2%	3%

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

من الجدول اعلاه:

- نلاحظ ان هناك استقرار في قيمة الاستثمارات البديلة خلال فترة الدراسة في حدود 7 مليار دولار، وتتمثل الاستثمارات البديلة في العديد من الاستثمارات المالية مثل الخدمات المالية المصرفية والايجارات لبعض العقارات التي تعود ملكيتها الى المؤسسة، وكذلك عدد من الاستثمارات المالية ذات الدخل الثابت الاخرى مثل السندات وغيرها من الاستثمارات.
- وبلغت العوائد على هذه الاستثمارات في سنة 2021 مبلغ وقدره 244 ألف دولار امريكي، تم لترتفع في سنة 2022 الى 14,500 مليون دولار، في حين بلغت في سنة 2023 مبلغ وقدره 233 مليون دولار.



الشكل رقم (4): يوضح معدل العائد والنمو على الاستثمارات البديلة

عوائد المحفظة الاستثمارية للمؤسسة الليبية للاستثمار:

الجدول رقم (5): يوضح العوائد الاجمالية للمحفظة خلال فترة الدراسة

ت	البيان	السنة	2021	2022	2023	الاجمالي
1-	العائد على الودائع	22,900 مليون \$	229,900 مليون \$	1,170,000 مليار \$	1,422,800 مليار \$	
2-	العائد على الاسهم	245,000 مليون \$	260,000 مليون \$	239,000 مليون \$	744,000 مليون \$	
3-	العائد على الاستثمارات	244 ألف \$	14,500 مليون \$	233,000 مليون \$	247,744 مليون \$	
	الاجمالي	268,144 مليون \$	504,400 مليون \$	1,642,000 مليار \$	2,414,544 مليار \$	

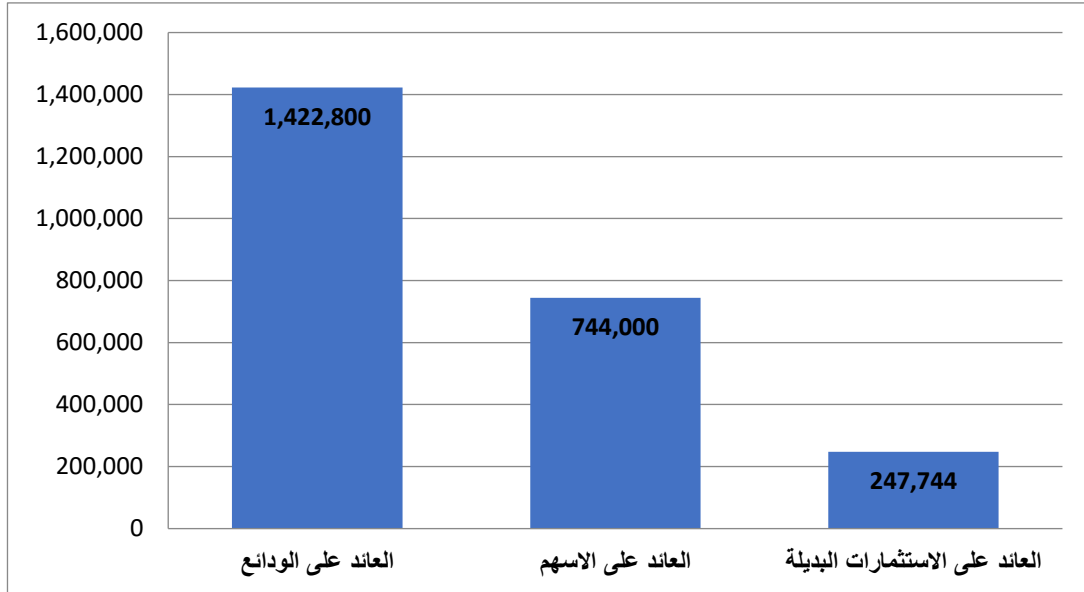
المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

من خلال الجدول اعلاه:

نلاحظ ان اجمالي عوائد المحفظة الاستثمارية للمؤسسة الليبية للاستثمار خلال فترة الدراسة (2021-2023) قد بلغت

2,414,544,000 مليار دولار امريكي، حيث كانت:

- اجمالي العوائد على الودائع البنكية في المحفظة الاستثمارية مبلغ وقدره 1,422,800 مليار دولار، ويعتبر العائد على الودائع من أفضل العوائد على الادوات الاستثمارية في المحفظة خلال فترة الدراسة، ثم جاء العائد على الاسهم حيث بلغت عوائد الاسهم 744,000 مليون دولار، بينما كانت قيمة العوائد على الاستثمارات البديلة خلال الفترة 247,744 مليون دولار امريكي.



الشكل رقم (5): يوضح العوائد على المحفظة الاستثمارية للمؤسسة

الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار:

1. الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية:

تعتبر الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية أحد الشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار وتأسست عام 1981 براس مال وقدره 744 مليون دولار وبنسبة مساهمة 100% للمؤسسة الليبية وقدرت اصولها الاستثمارية بقيمة 4.5 مليار دولار موزعة على عدة قطاعات استثمارية، وتتمثل أنشطة الشركة في احدى عشر شركة استثمارية ومنتشرة في عدة دول بالعالم.

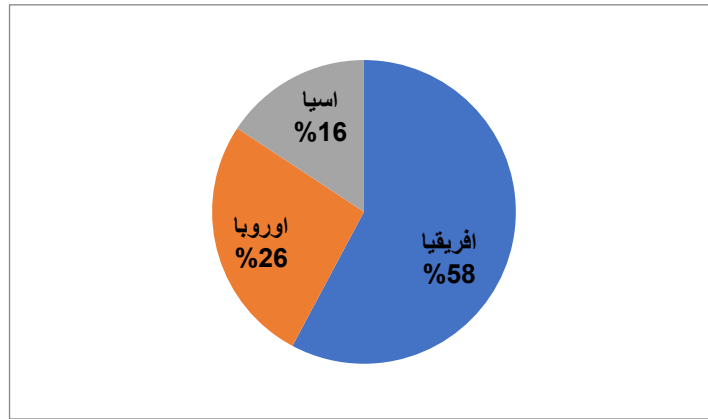
توزيع استثمارات الشركة حسب الشركات التابعة والمساهمة:

الجدول رقم (6): يوضح استثمارات الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

ت	اسم الشركة	المساهمة	نوع النشاط الاستثماري	الدولة
-1	شركة ليبيا للاستثمار	100%	الفنادق والعقارات والزراعة	جمهورية مصر
-2	شركة الباروك للاستثمار	100%	الاستثمار العقاري	بريطانيا
-3	شركة لا فيكو الجزائر	100%	الفنادق والعقارات و.خ. المصرفية	الجزائر
-4	شركة كينلوس للاستثمار العقاري	100%	الاستثمار العقاري	بريطانيا
-5	الشركة العربية للمشروعات	100%	الاستثمار العقاري والسياحي	جمهورية مصر
-6	شركة تورقناس	100%	الاستثمار الفندقي	تونس
-7	الشركة العربية للاستثمارات البترولية	15%	الاستثمار في قطاع الطاقة	عدة دول عربية
-8	شركة كورنتثيا بالاس للفنادق	50%	الاستثمار السياحي والفندقي	دولة مالطا
-9	شركة NIL القابضة	50%	الاستثمار الفندقي والعقاري	بريطانيا- بلجيكا
-10	الشركة العربية الليبية المالطية	49%	الاستثمار الفندقي والتجاري	دولة مالطا
-11	الشركة الليبية الباكستانية القابضة	50%	التنمية والخدمات المالية	دولة باكستان

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

التوزيع الجغرافي لاستثمارات الشركة حسب القارات:



الشكل رقم (6): يوضح توزيع استثمارات الشركة الليبية حسب قارات العالم

2. المحفظة الاستثمارية طويلة المدى:

تعتبر المحفظة الاستثمارية طويلة الاجل احدى المحافظ التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار، وتم تأسيسها في سنة 1991، ويراس مال وقدره 4,454 مليار دولار وبنسبة مساهمة 100% لصالح المؤسسة الليبية، وتستثمر في الاستثمارات طويلة الاجل في عدة قطاعات وبأصول استثمارية قدرها 11 مليار دولار امريكي، وتتمثل أنشطة الشركة في احدى عشر شركة استثمارية وممتشرة في عدة دول بالعالم.

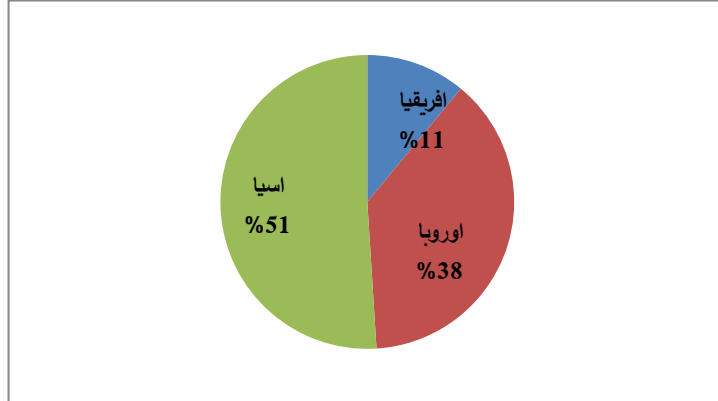
توزيع استثمارات المحفظة حسب الشركات التابعة والمساهمة:

الجدول رقم (7): يوضح استثمارات المحفظة الاستثمارية طويلة المدى.

ت	اسم الشركة	المساهمة	نوع النشاط الاستثماري	الدولة
-1	شركة فاينسير	100%	ادارة العقارات	فرنسا
-2	شركة سابنتيا	100%	ادارة العقارات	بريطانيا
-3	شركة الاسكان للاستثمارات السياحية	90%	الاستثمار السياحي	الاردن
-4	شركة مركز التجارة العالمي	50%	الاستثمار العقاري والفندقي	مصر
-5	بنك الاتحاد	20%	الخدمات المصرفية	الاردن
-6	شركة السياحة والمؤتمرات (STC)	32%	الاستثمار السياحي	تونس
-7	برج ليبيا	50%	الاستثمار السياحي	ليبيا

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

التوزيع الجغرافي لاستثمارات المحفظة حسب القارات:



الشكل رقم (7): يوضح توزيع استثمارات المحفظة طويلة المدى حسب قارات العالم

3. محفظة ليبيا أفريقي للاستثمار:

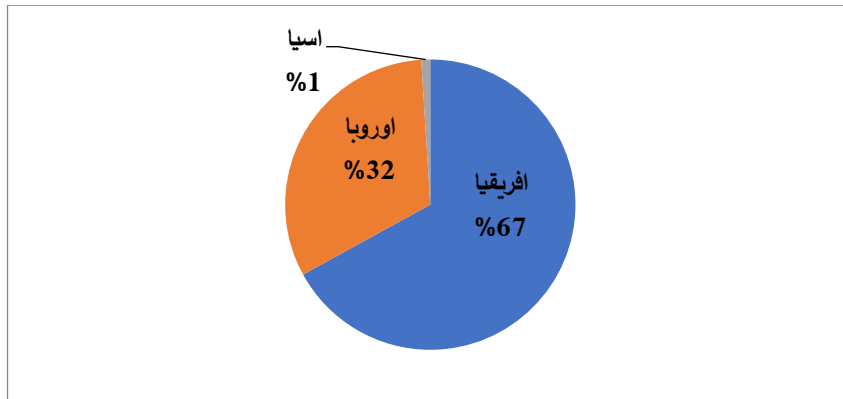
تعتبر محفظة ليبيا أفريقي للاستثمار أحد المحافظ المملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار، وانشئت عام 2006 وبنسبة مساهمة 100% لصالح المؤسسة الليبية، وتتركز اغلبية استثمارات المحفظة في القارة الافريقية وبقية استثمارية وقدرها 2,166 مليار دولار امريكي. توزيع استثمارات المحفظة حسب الشركات التابعة والمساهمة:

الجدول رقم (8): يوضح استثمارات محفظة ليبيا أفريقي للاستثمار.

ت	اسم الشركة	المساهمة	نوع النشاط الاستثماري	الدولة
1-	الشركة الليبية للاستثمارات الافريقية (لايكو)	100%	قطاع الفنادق والعقارات	عدة دول افريقيا
2-	شركة ليبيا للنفط المشتركة	100%	المشتقات النفطية	ليبيا
3-	شركة لاب تك لتقنية المعلومات	100%	تقنية المعلومات	ليبيا
4-	شركة اف ام كابيتال	100%	ادارة الاموال	بريطانيا
5-	شركة لاب موريشيوس	100%	قايضة (النفط ومشتقاته)	موريشيوس

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة

التوزيع الجغرافي لاستثمارات المحفظة حسب القارات:



الشكل رقم (8): يوضح توزيع استثمارات محفظة ليبيا أفريقي حسب قارات العالم

4. الشركة الليبية للاستثمارات النفطية:

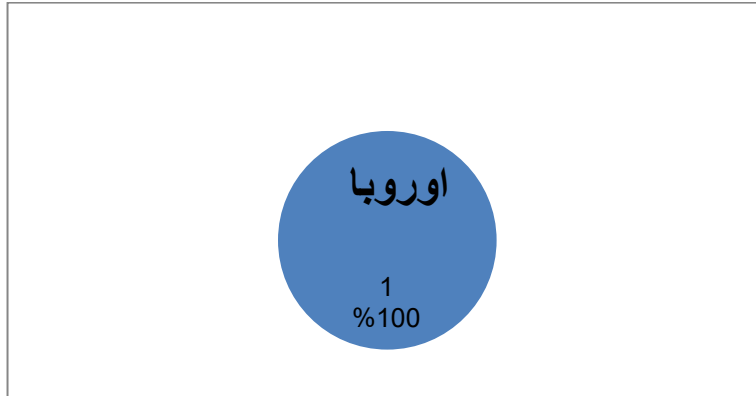
تعتبر شركة الاستثمارات النفطية أحد الشركات المملوكة بالكامل وبنسبة 100% للمؤسسة الليبية للاستثمار وتعمل الشركة في مجال تكرير النفط وانتاج المشتقات النفطية وبيعها بالجملة والتجزئة، وتتركز غالبية استثمارات الشركة في الدول الاوربية، وتبلغ الاصول الاستثمارية للشركة حوالي 1.6 مليار دولار امريكي. توزيع استثمارات الشركة حسب الشركات التابعة والمساهمة:

الجدول رقم (9): يوضح استثمارات شركة الليبية للاستثمارات النفطية.

ت	اسم الشركة	المساهمة	نوع النشاط الاستثماري	الدولة
1-	شركة هولبورن للاستثمار المحدودة	100%	النفط والغاز	قبرص
2-	شركة ميسانتوس	100%	النفط والغاز	قبرص
3-	شركة تام اويل عبر البحار	100%	النفط والغاز	قبرص
4-	شركة تام اويل ايطاليا	100%	النفط والغاز	ايطاليا
5-	شركة تام اويل هولندا	100%	النفط والغاز	هولندا
6-	شركة تام اويل سويسرا	100%	النفط والغاز	سويسرا
7-	شركة تام اويل اسبانيا	100%	النفط والغاز	اسبانيا
8-	شركة ديكال	45%	النفط والغاز	ايطاليا
9-	شركة كيمبتول	40%	النفط والغاز	مالطا

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة.

التوزيع الجغرافي لاستثمارات الشركة حسب القارات:



الشكل رقم (9): يوضح توزيع استثمارات الشركة الليبية للاستثمارات النفطية حسب قارات العالم

5. الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية:

يهدف الصندوق الى تعزيز الاستثمارات المحلية وتنويع الاقتصاد الليبي، حيث يعمل الصندوق على الاستثمار في عدة مشاريع زراعية وصناعية وسياحية داخل ليبيا، وتمتلك المؤسسة حوالي 84% من الصندوق وذلك لدعم وتنويع الاقتصاد الوطني.

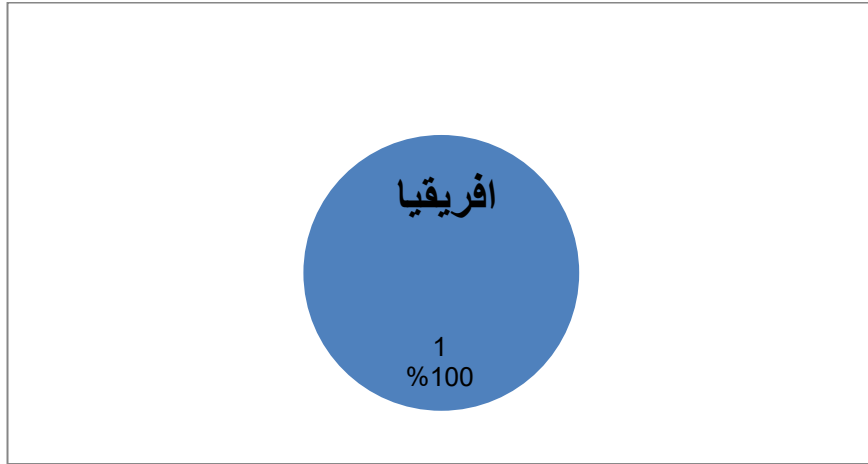
توزيع استثمارات الصندوق حسب الشركات التابعة والمساهمة:

الجدول رقم (10): يوضح استثمارات الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي.

ت	اسم الشركة	المساهمة	نوع النشاط الاستثماري	الدولة
1-	شركة التطوير للاستثمار العقاري	100%	العقاري- السياحي	ليبيا
2-	شركة التطوير للاستثمار الزراعي	100%	القطاع الزراعي	ليبيا
3-	شركة التطوير لتقنية المعلومات	100%	تقنية المعلومات والطاقات	ليبيا
4-	شركة برج البحر	50%	العقارات والضيافة	ليبيا
5-	شركة الوطنية القابضة	29%	متعددة المجالات	ليبيا
6-	مصرف الواحة	20%	الخدمات المالية	ليبيا

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للمؤسسة.

التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصندوق حسب القارات:



الشكل رقم (10): يوضح توزيع استثمارات الصندوق الليبي للاستثمار حسب قارات العالم

استنتاجات الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والعملية لموضوع الدراسة "دور الصناديق السيادية في تعزيز الاستثمارات دراسة حالة: الصندوق السيادي الليبي" تم الوصول الى الاستنتاجات الآتية:

- من خلال الدراسة النظرية والدراسات السابقة تم استخلاص ان الصناديق الاستثمار السيادية تعتبر اداة يمكن استخدامها في تعزيز الاستثمارات وكذلك اداة للتنوع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وادارة الفائض المالي الناتج عن التقلبات في اسعار النفط وضمان دخل مستدام للدولة، بالإضافة الى دورها المهم في ضمان حقوق الاجيال القادمة وخاصة في ظل التوقعات المتعلقة بنفاذ الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتي تعتمد عليها بعض الدول في تمويل الموازنات العامة.
- من خلال الدراسة العملية للأرقام الواردة في التقارير السنوية للمؤسسة الليبية للاستثمار خلال فترة الدراسة، لوحظ ان المحفظة الاستثمارية للمؤسسة حققت عوائد اجمالية قدرها 2,414,514,000 مليار دولار امريكي (انظر الجدول رقم 5) وبمعدل عائد حوالي 3.5% خلال الفترة من 2021 الى 2023 متمثلة في:

1. العوائد على الودائع البنكية للمحفظة وقد بلغت 1,422,800,000 مليار دولار.
 2. العوائد على الاستثمار في الاسهم وقد بلغت 744,000,000 مليون دولار.
 3. العوائد على الاستثمارات البديلة وقد بلغت 247,744,000 مليون دولار.
- وعليه، يمكننا القول من خلال الارقام الموضحة اعلاه بان للصندوق السيادي الليبي له دور مهم في تعزيز الجانب الاستثماري وتعظيم العوائد والاحتياطيات بالعملة الاجنبية وتنوع مصادر الدخل والمساهمة في الاستقرار المالي للدولة.

الاقتراحات والتوصيات:

- بناءً على النتائج، سوف تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات اهمها:
1. الحفاظ على اصول المؤسسة الليبية للاستثمار وتعظيم قيمتها السوقية.
 2. وضع إطار حوكمة فعال وضوابط رقابية قوية تمكن الادارة العليا من فرض الاشراف والرقابة على مستوى المؤسسة.
 3. الاستثمار طبقاً لأفضل اساليب الاستثمار في الصناديق السيادية العالمية بحكمة واستدامة وموازنة بين العائد والمخاطر.
 4. تنوع الاستثمارات من خلال الاستثمار في الاسواق المالية العالمية وكذلك تنوع اصول المحفظة.
 5. العمل على الاستثمار في العنصر البشري وتدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها في مجال الاستثمار.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب والدوريات:

1. آيات، الدكتور، دراسة بعنوان "صناديق الثروة الامارتية الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية في ظل رؤية 2035"، جامعة الجوف، السعودية، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الاول، السنة السابعة 2023.
2. الكويري، زكي عبد السلام، رسالة دكتوراه بعنوان: أثر العوائد والمخاطر على انشاء الصناديق الثروة السيادية، جامعة عمان العربية، الاردن، 2011.
3. الجمعية الاقتصادية السعودية، مركز التواصل والمعرفة المالية، الصناديق السيادية، السعودية، 2023.
4. الراجحي حامد، "دور الصناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية-دراسة لتجارب بعض الدول" رسالة ماجستير، العراق، 2023.
5. عشاوي، شكري، الجابري، امنة، ماهية الصناديق السيادية 2022.

6. مراد، خطاب، رقاني، لالة فاطمة، دور الصناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية المستدامة "الصندوق الكويتي نموذجاً"، 2020.

7. مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، منتدى سانتياغو، صندوق النقد الدولي، 15 كانون الاول، 2008.

ثانياً: التقارير السنوية:

1. التقرير السنوي للمؤسسة الليبية للاستثمار لسنة 2021.

2. التقرير السنوي للمؤسسة الليبية للاستثمار لسنة 2022.

3. التقرير السنوي للمؤسسة الليبية للاستثمار لسنة 2023.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي للمؤسسة الليبية للاستثمار على شبكة المعلومات الدولية www.lia.ly
2. الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية www.cbl.gov.ly